مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص ٨٥٣-٨٩٧، (ربيع الثاني ١٤٤١هـ/ ديسمبر ٢٠١٩)

قراءة في العلاقات السعودية الإيرانية
منذ تولي الرئيس روحاني وحتى وفاة الملك عبد الله رحمه الله
(أغسطس ٢٠١٣ م – يناير ٢٠١٥م)

د. فهد بن محمد السلطان

أستاذ العلاقات الدولية المساعد - جامعة القصيم: قسم التاريخ

(يتقدم الباحث بجزيل الشكر لجامعة القصيم ممثلة بعمادة البحث العلمي على دعمها المادي لهذا البحث تحت رقم -3887-asc 2018-1-14-S خلال السنة الجامعية ١٤٣٩هـ/م٢٠١٨)

ملخص البحث: الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي أمرٌ مهمٌ للعالم أجمع ؛ حيث إنّ ثلثي احتياطات النفط العالمية تقع في هذه المنطقة ؛ ذلك أنّ المملكة العربية السعودية وإيران هما أكبر دول هذه المنطقة وأكثرها قوة وتأثيرا على جميع الأصعدة ؛ فالسعودية تزود العالم بـ ١٥٪ من احتياجاته النفطية ؛ بحكم أنّها تمثل بحق المصدر الأول للنفط على مستوى العالم والعضو الأكثر فعالية في منظمة أوبك. وتعدّ إيران أحد أبرز أعضاء منظمة أوبك، وأحد أكبر مصدري النفط والغاز على مستوى العالم ؛ الشيء الذي جعل العلاقة بين السعودية وإيران تأخذ طابعا خاصا من جهة تأثيرها على الأمن والسلم في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط ؛ ولذلك فإن أيّ فهم عميق للسياسة في منطقة الخليج العربي يجب أن يكون من خلال فهم العلاقة بين الرياض وطهران.

لعل أهم خاصية في هذه الدراسة التي نقدمها للقارئ المتخصص، أنّها ستتناول العلاقات السعودية الإيرانية منذ تولي الرئيس روحاني، (أغسطس ٢٠١٣)، حتى وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز -رحمه الله -، (يناير ٢٠١٥) ؛ وهي فترة مهمة في علاقة الجارتين حيث بلغ التنافس الإقليمي فيها ذروته على العديد من القضايا. هذه الورقة ستتحدث عن السياسة النفطية، وظهور تنظيم داعش، والملف النووي الإيراني، وكذلك وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز -رحمه الله - وعن مدى تأثير هذه القضايا على العلاقة بين السعودية وإيران.

الكلمات المفتاحية: العلاقات/ السعودية/ إيران/ روحاني/ الملك عبدالله.

مقدمة

مـن الثابـت أنّ الأمـن والاسـتقرار في منطقـة الخلـيج العربـي أمـر مهـم للعـالم أجمـع ؛ حيـث إنّ ثلثـي احتياطـات الـنفط العالميـة تقـع في هـذه المنطقـة ؛ لكـون المملكـة العربية السعودية وإيـران همـا أكـبر دول هـذه المنطقـة وأكثرهـا قـوة وتـأثيراً علـى جميـع الأصعدة ؛ فالسعودية تزوِّد العالم بـ ١٥٪ من احتياجاته النفطية ؛ بحكـم أنّهـا تمثـل بحـق المصدر الأول للنفط على مستوى العالم والعضو الأكثر فعاليـة في منظمـة أوبـك. وتعـدّ إيران أحد أبرز أعضاء منظمة أوبك، وأحد أكبر مصـدري الـنفط والغـاز علـى مسـتوى العالم ؛ الشيء الذي جعل العلاقة بـين السـعودية وإيـران تأخـذ طابعـاً خاصـاً مـن جهـة تأثيرها على الأمن والسلم في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.

لعل أهم خاصية في هذه الدراسة التي نقدمها للقارئ المتخصص، أنّها ستتناول العلاقات السعودية الإيرانية منذ تولي الـرئيس روحـاني، (أغسـطس ٢٠١٣م)، حتـى وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز رحمه الله، (يناير ٢٠١٥م) ؛ مبتدئة حديثها عن فوز الرئيس روحاني في انتخابات ٢٠١٣م، لينتقل مسار الحديث بعدها إلى الملـف النـووي الإيراني وأهمية ذلك بالنسبة للعلاقة بين البلدين. بعدها يتم تسـليط الضـوء علـى نشـأة ما يسمى تنظيم (داعش) وما مدى تأثير ظهور هذا التنظيم على العلاقـة بـين الجـارتين، لنعلّق فيما بعد على مجريات النفط والسياسة ومدى ارتباط ذلك بالعلاقة بين الطرفين ؛ الأمر الذي يؤهّلنا فيما بعد للحديث عـن وفـاة الملـك عبـد الله رحمـه الله وتـولي الملـك سلمان مع تسليط الضوء على أبرز التغييرات التي حدثت في عهد الملك سلمان ومـدى تأثير ذلـك علـى العلاقـة بـين الريـاض وطهـران. وبعـد ذلـك يختـم البحـث بقـراءة واقـع العلاقات السعودية الإيرانية في الفترة التي حددت في عنوان البحث.

تولي الرئيس روحاني

تمكن الرئيس روحاني من كسب الانتخابات الرئاسية الإيرانية من الجولة الأولى ؛ ذلك أنّ المحلّلين يرون أنّ الدعم الذي تلقاه روحاني من الرئيسين السابقين رافسنجاني وخاتمي، كان له دورٌ كبيرٌ في فوزه في الانتخابات، حيث صرّح كلٌّ منهما بدعمه لروحاني في أثناء حملته الانتخابية ؛ بل أبعد من ذلك أنّ هناك من يرى أن الشعب الإيراني كان متعطشاً لترشيح أيّ رئيس إصلاحي بعد أن جربوا طريقة حكم الرئيس المحافظ محمود أحمدي نجاد الذي تدهورت الأوضاع الاقتصادية في عهده، وأدت تصريحاته إلى مزيد من العزلة الدولية للنظام والشعب الإيراني. ولكن أسباب فوز روحاني قد تكون أعمق من ذلك ؛ فالمتتبع للحكومة العميقة الإيرانية يدرك أن خامنئي والمؤسسة الدينية والحرس الثوري لهم القدرة الكافية في التحكم بنتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية ؛ الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى طرح تساؤل وجيه وهو: لماذا سُمح لروحاني المدعوم من قبل الإصلاحيين بالفوز؟

والجواب يكمن في حاجة النظام إلى رئيس معتدل تكون له القدرة في تحسين صورة إيران على المستوى الخارجي ؛ بحيث يستطيع قيادة المفاوضات الدولية المتعلقة بملف إيران النووي، وأيضاً لتعزيز دور إيران في مناطق الصراع في العراق وسوريا. كما أنّ النظام في أمسّ الحاجة إلى رئيس معتدل في هذه المرحلة لتهدئة الجماهير الشعبية الإيرانية الغاضبة والتي خرجت فيما يُعرف (بالحركة الخضراء)، والتي راحت في كثير من السياقات تطالب بانتخابات نزيهة ؛ إذ لو افترضنا أنّ الحكومة العميقة (الحرس الثوري والمؤسسة الدينية) هيَّأت الطريق لفوز المرشح المحافظ، ونتج عن ذلك تفاقم لمشكلة الحركة الخضراء، فقد يتطور الأمر إلى فوضى عارمة تعم البلاد ؛ ولذلك قد

يكون المرشد الأعلى قد رأى أن يتم ترشيح رئيس معتدل من الموالين له لتحقيق الهدفين السابقين، وبناءً عليه فقد تم اختيار روحاني لهذه المهمة.

بعد فترة وجيزة من فوز روحاني مباشرة هُمِيش الرئيسُ أحمدي نجاد، وعزل حُرَّاسُه الخاصين الذين تم تعينهم من قبله، والمعروفون بالفارسية باسم (نزاديان) النجاديين[١]. الأمر الذي أدَّى بروحاني أن يتجنب تعيين الوزراء المحافظين وقام باختيار باختيار وزراء حكومته من المعتدلين. وبالرغم من محاولة تنقية الوزارات من المتنفذين العسكريين والمدنيين المحافظين الذين زرعهم أحمدي نجاد إلاَّ أنَّ الأمر ظل مستعصياً بشدة في كثير من المقامات؛ وهو ما صرّح به الباحث بادرام في كون إرث أحمدي نجاد كان متجذرا"... في الدوائر الحكومية ولا نبالغ لو قلنا إن إدارة أحمدي نجاد لها عواقب أكثر عمقاً من تلك التي تركها أيّ رئيس إيراني في إيران ما بعد الثورة"، (مقابله شخصية، ليدز، ٢٠١٥م).

لقد علّقت العديد من الكتابات على إدارة الرئيس أحمدي نجاد والفساد المالي والإداري والسياسي المصاحب لها، مع إبراز الأثر السلبي طويل الأمد على الاقتصاد الإيراني. أما الضرر الإقليمي والدولي الذي لحق بإيران بسبب تصريحات أحمدي نجاد فهو أمر ظاهر. ولكن هناك أمر مهم يغفل عنه الكثير، وهو أنَّ حزبَ المحافظين في عهد نجاد استطاع أن يقصي جميعَ الخصوم ويتغلغل في الدولة حتى أصبح من المستحيل مقاومته من قبل أيّ حزب آخر.

عندما تولى الرئيس روحاني، هدأت التصريحات الإيرانية السلبية تجاه المملكة العربية السعودية، وهو في الأصل هدوء وقتي في التوتر السياسي بين الرياض

---

١ تم القبض على اثنين من المسؤولين المقربين لأحمدي نجاد وتم إيداعهما في السجن بتهمة الفساد المالي: نائب الرئيس محمد رضا رحيمي وكذلك حميد باجاعي نائب الرئيس للشؤون التنفيذية.

وطهران ؛ الشيء الذي أدّى بروحاني نفسه أن يصرّح بهذه الحقيقة قائلا : "إنّ المملكة العربية السعودية هي شقيقة وصديقة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في المنطقة ، وتربطنا بها قواسم مشتركة ومصالح متبادلة كثيرة" ، مؤكداً ضرورة المضي قُدماً نحو رفع مستوى العلاقات والتواصل بين البلدين" ، (العربية الاثنين ١٢ محرم ١٤٣٩هـ - ٢ أكتوبر ٢٠١٧م).

مِثل هذا الهدوء والترقب في العلاقات بين البلدين كان له صدًى داخل حزب المحافظين المتحكم بمفاصل الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية ؛ حيث اعتاد المحافظون على التهجم على السعودية ؛ بل ويعتبرون ذلك دليلاً على المقاومة ، مستخدمين ذلك وسيلة لإثبات ولائهم للحزب وللولي الفقيه ، وهذا ما يؤهلهم بعد ذلك للترقي في المناصب الحكومية ؛ بل إنّ أي خطاب إيجابي تجاه الرياض يعدُّ تهمة يستخدمها المحافظون لإقصاء خصومهم.

على هذا الأساس ، يمكن القول إنّ استئثار المحافظين في السلطة وإمساكهم بزمام الأمور بشكل كامل سيكون له -بدون شك - أثرٌ سلبيٌّ كبيرٌ على مستقبل العلاقات السعودية الإيرانية.

تأثير النفط على العلاقة بين الطرفين :

بعد تولي روحاني رئاسة إيران ، عاد النفط ليصبح عاملا مؤثراً في العلاقات السعودية الإيرانية ؛ حيث انتهى عقد من الطفرة في أسعار النفط ، فانخفضت حينها الأسعار في السنة الأولى من حكم روحاني لأكثر من ٥٠٪ مقارنة بالسنة الأخيرة لحكم الرئيس السابق أحمدي نجاد. وبالرغم من وجود عدة أسباب لنزول أسعار النفط عالميا ، إلاّ أنّ السبب الأساسي كان مرتبطاً بتطور التكنولوجيا ونمو صناعة النفط الصخري الذي أدّى إلى زيادة غير مسبوقة في إنتاج النفط بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤م.

والجدير بالذكر، أنّ التكنولوجيا المتعلقة باستخراج النفط الصخري قد نمت واستُخدمت بشكل واسع في أوائل التسعينات الميلادية، ولكنّها لم تكن مجدية تجارياً بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج. وعندما تضاعفت أسعار النفط بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٢م، وذلك بالتزامن مع مزيد من التقدم التكنولوجي في عمليات الحفر الأفقية، أصبح إنتاج النفط الصخري مجدياً اقتصادياً، وهذا أدّى إلى ثورة منقطعة النظير في أسواق النفط العالمية (Kemp, 16 January 2015). غير أنّ النتيجة كانت إغراقا لأسواق النفط، ممّا أدّى إلى انهيار الأسعار؛ بل أبعد من ذلك إذ صاحب ارتفاع أسعار النفط ركود وانخفاض في نمو الاقتصاديات الأوربية الذي أسهم بدوره في انخفاض أسعار النفط.

ومن الأسباب المهمة التي أدّت إلى نزول أسعار الطاقة تطور سياسات الدول في ترشيد الاستهلاك وتشجيع استخدام المصادر البديلة للطاقة (Fattouh and Sen, 2015). فعلى سبيل المثال لا الحصر، قامت المملكة العربية السعودية بمنع استيراد الأجهزة الكهربائية ذات الاستهلاك العالي للطاقة؛ حيث استبدِلَتْ بنوعيات ذات استهلاك منخفض، كما أنها قامت وبشكل تدريجي بمنع استيراد السيارات ذات الاستهلاك العالي للوقود؛ هذه الإجراءات وغيرها عملت بها العديد من الدول على مستوى العالم والنتيجة انخفاض في الطلب العالمي على النفط، وهذا أسهم وبشكل فعّال في انهيار أسواق الطاقة العالمية؛ الشيء الذي جعل أحدَ التقارير تشير إلى أنّ الاقتصاد في استخدام الوقود في عام ٢٠١٣ على سبيل المثال يعادل ما تنتجه السعودية؛ وهي أكبر مصدر للنفط في العالم (المصدر السابق نفسه). إضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار حيث كان أحد الأسباب التي أسهمت في تدهور أسعار النفط عالمياً.

ومن اللافت للنظر أنّ خفض الإنتاج يعدّ الحل المباشر والفعال الذي من شأنه دعم أسعار النفط. بالنسبة للملكة العربية السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم والعضو الأكثر تأثيراً في منظمة أوبك؛ قد أعلنت أنه ليس لديها نية لخفض الإنتاج، معتبرة أن هذا قرار اقتصادي يخدم مصلحتها في الحفاظ على حصتها من سوق النفط العالمية. ويبدو أن السعودية تعلمت من دروس الماضي؛ ففي بداية الثمانينات انهارت أسعار النفط؛ فقامت الرياض بخفض إنتاجها لدعم الأسعار؛ هذه السياسة أدّت إلى فقدان المملكة لحصتها من السوق العالمية؛ حيث كان ذلك لصالح المنتجين الآخرين من داخل وخارج أوبك؛ الأمر الذي أدّى إلى معاناة السعودية من انخفاض الأسعار وقلة التصدير؛ فكان أثر الأزمة مضاعفاً عليها.

وبعد تعافي أسعار النفط واجهت السعودية صعوبة شديدة في استعادة حصتها السوقية، وهو ما صرح به وزير النفط السعودي علي النعيمي في شهر مارس ٢٠١٥، في العاصمة الألمانية برلين وذلك حينما قدم ورقة علمية في جمعية الصداقة الألمانية - العربية حيث دافع النعيمي عن موقف المملكة المتضمن عدم موافقتها لخفض الإنتاج قائلاً:

سبق أن واجهت (المملكة) في الثمانينات الميلادية الظروف نفسها التي تمر بها السوق اليوم، ولكنها أخطأت عندما خفضت إنتاجها وتخلت عن حصتها للدفاع عن الأسعار، ولكن المطاف انتهى بها بفقدان حصتها وبانهيار الأسعار. من هذا المنطلق أكّد النعيمي أنّ المملكة تعلمت الدرس جيدا ولن تكرر الخطأ ذاته الآن"، (الشرق الأوسط ٥ مارس ٢٠١٥).

كما أكد النعيمي أنه "ليس من شأن السعودية، أو الدول الأعضاء الأخرى في «أوبك» أن تدعم الدول المنتجة ذات الكلفة الإنتاجية الأعلى من خلال التنازل عن حصتها في السوق" (الحياة ٥ مارس ٢٠١٥).

عند الحديث عن تكلفة إنتاج الطاقة؛ فإنّ المملكة العربية السعودية تتميز بانخفاض كبير في تكلفة استخراج النفط، بالإضافة إلى امتلاكها لاحتياطيات مالية كبيرة، مما يجعلها قادرة على الصمود فترة أطول في ظل انخفاض أسعار النفط مقارنة بغيرها من الدول المنتجة للنفط التي تعاني من ضعف في الاقتصاد مثل إيران. ومن المؤكد أن المملكة العربية السعودية، الدولة الأكثر أهمية في تحديد سعر النفط العالمي، لديها خططها الإستراتيجية الخاصة التي تخدم مصالحها الاقتصادية على المستوى البعيد، خاصة وأن اقتصادها قائم بشكل كبير على النفط؛ فقد تكون هذه الأزمة النفطية فرصة للسعودية وبقية الدول المنتجة للنفط وذلك للحد من تجارة النفط الصخري والتي راجت مؤخراً وكانت أحد أهم الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار أسواق النفط العالمية وأدّت إلى انهيار الأسعار وشكلت خطراً على اقتصاديات الدول التي تعتمد على النفط.

بالنسبة للجانب الإيراني فقد كان هناك اعتقاد سائد أن سبب انهيار أسعار النفط سياسي أكثر منه اقتصادي. وعندما أعلنت السعودية وبشكل صارم عن سياستها النفطية والمتضمنة عدم تخفيض الإنتاج، تم اتهام السعودية من قبل المسؤولين الإيرانيين أنها تدعم انخفاض أسعار النفط لتحقيق مصالح سياسية؛ حيث أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني في كلمة له أن: "أولئك الذين خططوا لخفض الأسعار على حساب دول أخرى سيندمون على هذا القرار"، وأضاف قائلا: "إذا عانت إيران جراء انخفاض

أسعار النفط فاعلموا أن دولاً أخرى منتجة للنفط مثل السعودية والكويت ستعاني أكثر من إيران" (روسيا العربية ١٣ يناير ٢٠١٥).

أما وزير النفط الإيراني نامدار زنكنه فقد صرح بأنه "لسوء الحظ، وفيما يتعلق بقضية انخفاض أسعار النفط، فإنّ وراءه إرادة سياسية. والسؤال الآن من هم الأفراد الذين اعتمدوا هذه السياسة؟"، (Fars News Agency, 3 February 2015).

في هذا الصدد بالذات، لم تلق الحكومة السعودية أدنى اهتمام للاتهامات الإيرانية، والسبب ربما يعود كون أنّ الرياض منذ الثمانينات الميلادية اعتادت أن تسمع مثل هذه التصريحات من الجانب الإيراني مع أي نزول في أسعار النفط. غير أنّ المثير للتساؤل أن إيران تطالب السعودية وحلفائها بخفض الإنتاج مع كل أزمة نفطية، وترفض في الوقت نفسه أن تقوم بالتعاون مع أعضاء منظمة أوبك للقيام بنفس الإجراء فعلياً. وعليه، حتى لو وافقت طهران على القيام بخفض الإنتاج فهناك قناعة راسخة لدى بقية أعضاء أوبك أن إيران لن تلتزم بذلك فعلياً وأن إيران لديها حالة "غش مزمن وعلى نطاق واسع في الحصص"، (Chubin and Tripp, 1996: 68).

وبعد مرور أكثر من عام على أزمة النفط اتفقت السعودية في فبراير ٢٠١٦ مع روسيا وبقية أعضاء أوبك على خفض أو تجميد الإنتاج عند مستوياته الحالية، ولكن إيران رفضت هذا الاتفاق مما أدّى إلى هبوط أسعار النفط بنسبة وصلت إلى ٣٪ (بي بي سي عربي ١٤ مارس ٢٠١٦م). وعلق وزير النفط الإيراني نامدار زنكنه على ذلك قائلا، "سبق لي أن بينت وجهة نظري إزاء تجميد الإنتاج، وأنا أقول الآن إن عليهم أن يدعونا وشأننا ما لم نصل إلى مستوى ٤ ملايين برميل. عندما نصل إلى ذلك المستوى، سنتمكن من التعاون معهم"، (المصدر السابق نفسه).

ومما تجدر الإشارة إليه، أنّ الطاقة الإنتاجية الإيرانية حينها كانت حوالي ٣ مليون برميل يومياً، ووفقاً لمنطق إيران، فإنها تطالب الدول المنتجة وعلى رأسها السعودية بخفض الإنتاج؛ في الوقت الذي تعطي لنفسها الحق في زيادة الإنتاج بنسبة تصل إلى ٢٥٪. والغريب أنه إذا لم تنفذ الدول المصدرة للنفط رغبات طهران فإنّ المسؤولين الإيرانيين سيتهجمون على هذه الدول متهمين إياهم بتسييس النفط؛ وهو التصور الذي لا يمكن بحال أن يكون مقبولا لدى الدول الأخرى.

الملف النووي الإيراني:

عندما تولى روحاني رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ٢٠١٣م، كان الملف النووي هو القضية الكبرى التي تشغل النخب السياسية في إيران؛ حيث كان الهاجس الأكبر لدى هذه النخب هو كيفية التوصل إلى اتفاق مع الدول العظمى لإقفال هذا الملف؛ الأمر الذي جعل إيران مستعدة لتقديم التنازلات، شريطة أن تقدّم الولايات المتحدة ولو قليل من التنازلات من أجل أن يتم إقناع المحافظين بأي اتفاق.

لقد كان روحاني واضحاً في حملته الانتخابية؛ حيث أعلن أكثر من مرة أن المباحثات بشأن الملف النووي مع الولايات المتحدة أسهل من الدول الأوربية؛ حين صرّح قائلا: "كان من الأسهل الحديث مع أمريكا. بما أن الأوربيين سوف يسعون للحصول على موافقة رئيس القرية، إذ من الأسهل التحدث مع رئيس القرية"، (Digarban 26 April 2015). ومن البديهي أن روحاني لا يمكن أن يصرح بأنه يرغب في الحديث مع واشنطن والتي جرت العادة أن يصفها النظام الإيراني بـ (الشيطان الأكبر) إلا بعد أخذ الإذن من المرشد الأعلى علي خامنئي، والذي يعدّ الرجل صاحب الكلمة الأخيرة في رسم سياسات الجمهورية الداخلية والخارجية؛ بل إنّ دعم خامنئي لفتح باب الحوار مع الولايات المتحدة كان سابقًا لتولي روحاني السلطة بأشهر؛ حيث عُقد

لقاء سري بين وزراء خارجية إيران وأمريكا جواد ظريف وجون كيري وكان ذلك بمشاركة مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوربي كاثرين أشتون، وكان هذا اللقاء في عمان نوفمبر ٢٠١٣م. ولم يكن هذا اللقاء هو الأخير بين البلدين ؛ بل كان بداية للعديد من اللقاءات السرية بين مندوبي طهران وواشنطن، وذلك لنقاش المسائل العالقة وعلى رأسها الملف النووي (ساسة بوست ١٨ ، سبتمبر، ٢٠١٥) (Dailymail 24 November 2013) ؛ هذه المحادثات السرية بين الولايات المتحدة وإيران نتج عنها اتفاق مبدئي على برنامج إيران النووي. فأصبح التواصل الرسمي بين البلدين علنياً وتم تتويجه بالمحادثة الهاتفية الشهيرة التي تمت بين الرئيسين أوباما وروحاني في سبتمبر ٢٠١٣ م معلنة وبشكل رسمي انتهاء العداوة التي طالما تغنى بها مسؤولو البلدين.

بعد هذه المكالمة قامت عدت جولات من مفاوضات إيران مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا (P+1) ؛ هذه المفاوضات انتهت باتفاق مؤقت تم توقيعه في نوفمبر ٢٠١٣ بين إيران والدول الخمس وألمانيا ؛ حيث تم الاتفاق على وقف التقدم في البرنامج النووي الإيراني والتزام إيران بوقف التخصيب فوق الخمسة في المائة في مقابل الإفراج عن بعض الأموال والودائع الإيرانية لدى الغرب (العربية ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣م). لعل محرك هذه المفاوضات وما نتج عنها في البلدين كانت بمباركة ودعم مباشر من المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي، تماما كما صرّح أحد المختصين في الشأن الإيراني كون أنّ دعم خامنئي للمفاوضات كان محوريًا، وذلك لإسكات الأصوات المعارضة داخل إيران ممن اعتادوا على معارضة أيّ تقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية (Alsultan & Pedram, 2016).

ممَّا يتبادر إلى الأذهان في هذا المقام بالذات، سؤال مهم وهو: ما الذي دفع الولايات المتحدة للتقارب مع إيران في هذه المرحلة؟ هناك من يسطح الموضوع ويعزو ذلك إلى حسن إدارة روحاني ودبلوماسيته. وهناك من يربط هذا الموضوع بنظرية العلاقة العميقة والخفية بين واشنطن وطهران. ولكن إدراك حقيقة التساؤل بوعي عميق يحتاج إلى تبصر وتريث حيث أن الإجابة تحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي وقد تتعذر الإجابة بشكل قاطع في الوقت الحالي. ولكن نعتقد أنّه من الواضح أنّ أحد أبرز الأسباب هو محاربة ما يسمى بالجماعات المتطرفة في العراق وسوريا وحاجة الولايات المتحدة لإيران لكي تقوم بهذه المهمة (Nasr, 2013). الأمر الذي أدّى بالرئيس أوباما لأن يصرح بشكل غير مباشر قائلا: "التوترات في الشرق الأوسط وحل الصراعات المدمرة تتطلب حوارا أوسع يشمل إيران وجيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي"، (البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، ١٤ مايو ٢٠١٥).

لقد كانت المملكة العربية السعودية حذرة من توقيع هذا الاتفاق بين الغرب وإيران التي تعتبرها السعودية الجار المشاكس والمتورط في معظم المشاكل الإرهابية والسياسية في العالم العربي. ولكن السعودية كدولة هادئة وذات دبلوماسية غير متسرعة لم تحتج على الاتفاق؛ بل رحبت بحذر وذلك عقب جلسة مجلس الوزراء التي رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود (كان وليا للعهد في حينها)؛ حيث صرَّح معالي وزير الثقافة والإعلام عبد العزيز خوجة في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الاجتماع قائلا:

إن اتفاق إيران النووي المؤقت مع القوى العالمية يمكن أن يكون خطوة تجاه حلّ شامل لبرنامج طهران النووي المتنازع عليه بشرط أن تخلص النوايا. إن حكومة المملكة ترى أنه إذا توافر حسن النوايا فيمكن أن يشكّل هذا الاتفاق خطوة أولية في اتجاه

التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الإيراني، فيما إذا أفضى إلى إزالة كافة أسلحة الدمار الشامل، خصوصاً السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، على أمل أن يستتبع ذلك المزيد من الخطوات المهمة المؤدية إلى ضمان حق كافة دول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. (واس ٢٥ نوفمبر ٢٠١٣)

من الواضح أنّ الرياض لم تكن راضيةً عن توقيع هذه الاتفاقية، ولعلَّ من أبرز الأسباب في ذلك أنّ المملكة العربية السعودية ترى أنّ الاتفاقية ليست صارمة بما يكفي لمنع إيران من بناء سلاح نووي، وهذا بدوره سيؤدِّي إلى سباق تسلح نووي في منطقة الشرق الأوسط، وهذا لن يكون في صالح المجتمع الدولي.

لا شك أن الغرب تربطه مصالح كبيرة مع المملكة العربية السعودية ويعرف الوزن الحقيق لها في المنطقة؛ ولذلك يأخذ تحفظ السعودية على محمل الجد ويطلعها بشكل خاص على تفاصيل ما تم الاتفاق عليه. وعليه فبمجرد توقيع الاتفاق المؤقت، التقى وزير الخارجية الأمريكي جون كيري عصر الأحد نظيره السعودي الأمير سعود الفيصل في طائرته عندما توقف سعود الفيصل لساعات في مطار جنيف حيث أطلعه على تفاصيل شروط الاتفاق (Ravid, 2014) (The Guardian, 23 November 2014). هذا التحرك من قبل الأمير سعود الفيصل كان مقلقاً لطهران التي اتهمت الأمير سعود الفيصل بعرقلة الاتفاق؛ مشبهة ذلك بمن يضع "العصا في عجلة المحادثات النووية"، (Alalam, 23 November 2014).

تعد التدخلات الإيرانية في الشأن العربي، سواء كان ذلك في سوريا أو العراق أو لبنان، أو اليمن، أو في دول الخليج، محل اهتمام الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية؛ الشيء الذي جعل غالبية هذه الدول تدرك أنّ الاتفاق النووي الإيراني من شأنه أن يدعم الاقتصاد الإيراني والذي سينعكس على دعم إيران

للمليشيات الإرهابية مثل حزب الله اللبناني، عصائب الحق العراقي أو جماعة الحوثي في اليمن وغيرهم. وهذا الدعم لهذه الجماعات الإرهابية من شأنه أن يقوض السلم في منطقة الشرق الأوسط، مما يجعل التطرف الذي تمارسه حكومة طهران من شأنه أن ينتج عنه تطرف مضاد يسهم في زعزعة الأمن في المنطقة.

ثم إنّ اللافت للنظر في التدخلات الإيرانية في الدول العربية أنها مرهقة لميزانية طهران، الأمر الذي جعل السعودية ترى أنّ أيّ تحسُّنٍ في اقتصاد إيران من شأنه أن ينعكس سلباً على الوضع في الشرق الأوسط؛ إذ ترى الرياض أن المليارات التي ستستلمها إيران بموجب الاتفاق النووي سوف يتم إنفاقها على الجماعات الإرهابية في المنطقة، وأنّ طهران ستستخدم هذه الأموال في تهديد الأمن القومي الخليجي والعربي. غير أنّ السعودية التي تعدّ بحق أحد أهم حلفاء واشنطن في المنطقة، رأت أن الاتفاق النووي وما أعقبه من تقارب بين الولايات المتحدة وإيران، والذي نتج عنه المشاركة في العمليات العسكرية في العراق، مؤشر لتخلي الولايات المتحدة عن حليفها القديم، وهو ما دفع القادة في المملكة على عدم استقبال الرئيس الأمريكي باراك أوباما في المطار من قبل الملك ولا ولي العهد ولا ولي ولي العهد، وهي في الحقيقة خطوة لم يسبق لها في تاريخ العلاقة بين البلدين؛ ممّا أدّى بصحيفة الجارديان أن تعلق على هذا الحدث بقولها: "الاستقبال البارد لأوباما في المملكة العربية السعودية يشير إلى عدم الثقة المتبادل"، (The Guardian, 20 April 2016).

إنّ الاتفاق النووي كان محل انتقاد من قبل الأكاديميين والكتاب السعوديين؛ حيث عبّر البروفيسور عبد الله العسكر رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى السعودي عن تخوفه من الاتفاق النووي قائلاً: "أخشى أن تتخلى إيران عن شيء للحصول على شيء آخر من القوى الكبرى فيما يخص سياسة المنطقة. أنا قلق من

إعطاء إيران مساحة أكبر وحرية أكثر في المنطقة"، (IRIB, 30 November 2013). أما مدير قناة العرب نيوز، الكاتب والمحلل السياسي جمال خاشقجي، فقد انتقد الاتفاق النووي مبينًا أنّه: "حصر المشكلة الإيرانية في البرنامج النووي فقط، في حين أنّ تدخلها الإقليمي هو مصدر القلق الرئيس لدول مجلس التعاون الخليجي"، (The Telegraph, 25 November 2013).

من الطبيعي أن تقلق الرياض من الاتفاق النووي الذي من شأنه أن يؤثر على مستقبل أمنها القومي، وهو ما يجعلها أن تدافع عن مصالحها ومصالح حلفائها العرب. لكن هل فعلاً هذا الاتفاق وما أعقبه من خطوات على أرض الواقع[١] دليل على أن واشنطن ترغب في التخلي عن حليفها في الشرق الأوسط لصالح إيران كما يرى البعض؟ التسليم بهذه النظرية أمر صعب؛ إذ لا تزال المملكة العربية السعودية المصدر الأول للنفط في العالم، والمتحكم الأكبر بأسعاره. كما أنها أحد أعضاء مجموعة العشرين، وتقود العالم الإسلامي، وتربطها علاقات اقتصادية متينة مع الولايات المتحدة، وعليه قد يكون ما حدث من فتور في العلاقة بين البلدين بعد الاتفاق النووي عبارة عن سياسة مرحلية؛ بدليل أنه بعد مجيء الرئيس ترامب، تمَّ فرض مزيد من العقوبات على حكومة طهران وعلى كيانات تابعة لها، ناهيك عن أن الاتفاق النووي أضحى قيد المراجعة (BBC Arabic, 18 July 2017).

دولة تنظيم (داعش) وتأثيرها على العلاقة بين البلدين:

في نهاية عهد الرئيس نجاد قامت العديد من المشاكل في المنطقة العربية؛ ممَّا أدَّى بإيران أنْ تستغل هذه المشاكل لتتغلغل في الدول العربية؛ الشيء الذي دفع المملكة

---

١ مثل التعاون العسكري الأمريكي الإيراني في العراق، الصفقات الاقتصادية التي تم توقيعها بين الجانبين، وكذلك إقرار قانون جاستا.

العربية السعودية وبدعم من حلفائها العرب للقيام بواجبها القومي ؛ وذلك بالتصدي للأطماع والتدخلات الإيرانية ، وهو ما أدَّى إلى العديد من المشاكل بين الطرفين. وعند تولي الرئيس روحاني السلطة كان الموقف الإيراني قويّاً في العراق وسوريا ولبنان ، ولم يعد رحيل بشار الأسد عن السلطة في جدول أعمال واشنطن. وبالرغم من ذلك فقد بدأت الأوضاع في الشام تتغير لصالح السعودية وحلفائها ، وبدأ ميزان القوى يميل لصالح الجيش الحر وبقية الفصائل السورية المدعومة من قبل الرياض ؛ بل أبعد من ذلك أنّ الفصائل المسلحة حققت نجاحات كبيرة ؛ حيث دخلوا دمشق وحاصروا بعض مقرات الحكومة لدرجة أن المحللين رأوا أن سقوط بشار أصبح وشيكاً. في هذه اللحظة بالذات ظهر ما يسمى بجماعة داعش والتي شنت هجوماً عنيفاً من الخلف على الفصائل المسلحة المدعومة من الرياض واستطاعت كسر شوكتهم ودفعهم على الانسحاب من دمشق. بعدها تعزز موقف بشار الأسد وأصبح أيُّ تقدُّمٍ من قبل الفصائل المسلحة يقابله هجوم مضاد من قبل جماعة داعش. وعليه رأى غالبية المحللين الغربيين والعرب أن داعش لها ارتباط وثيق مع بشار الأسد (The Guardian, 2 June 2015).

يتكون تنظيم داعش من بقايا حزب البعث العراقي المتحالف مع عناصر من تنظيم القاعدة. ومنذ اللحظة الأولى التي برز فيها تنظيم داعش كان هناك اتهامٌ مُتَبادل بين طهران والرياض بدعم داعش (Taleblu and Sadjadpour, 2015). وفي بداية التحركات للتنظيم لم يكن هناك أدلةٌ قاطعة يمكن أن تثبت تورط أحد بدعم هذا التنظيم ، ولكن الأحداث والنتائج التي سيشير إليها البحث لاحقًا ستثبت أن المستفيد الأكبر من هذا التنظيم إيرانُ وحلفاؤها في المنطقة.

يرى جيس أن تنظيم داعش الإرهابي هو نتيجة طبيعية للفراغ السياسي الذي حدث في العراق وسوريا بسبب ضعف سلطة الدولة وفشلها في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية حقوق المواطنين (Gause III, 25 August 2014). كما أن التدخل العسكري والسياسة الأمريكية الفاشلة في العراق كانت أحد أبرز الأسباب التي أدَّت إلى خروج داعش ؛ وهو ما أقرّ الرئيس الأمريكي باراك أوباما به قائلا إنّ: "داعش نتيجة مباشرة لنمو القاعدة في العراق والتي تطورت بسبب غزونا للعراق. وهذا مثال للنتائج غير المقصودة"، (Independent, 18 March 2015 The). ناهيك عن الاضطهاد الذي يتعرض له السنة في العراق وسوريا وذلك من قبل الحكومات والجماعات الإرهابية الشيعية التابعة لإيران، وعدم وجود قوة دولية لها القدرة الكافية في التصدي للأعمال الوحشية ؛ من تعذيب وقتل واغتصاب وقتل للأطفال والنساء بالأسلحة الكيميائية، مع صمت من قبل المجتمع الدولي، الأمر الذي أسهم بدوره في انخراط عدد من شباب العراق وسوريا وغيرهم من الوطن العربي وأوربا في هذا التنظيم.

يعدّ تنظيم داعش من منظور المملكة العربية السعودية خطراً حقيقياً يجب مواجهته في الداخل والخارج ؛ الشيء الذي جعل هذا التنظيم يقوم بعدة تفجيرات وأعمال إرهابية، جاوزت الحدود لتصل مسجد النبي -صلى الله عليه وسلم -، ولكن مع هذا التجاوز غير المشروع استطاعت الأجهزة الأمنية السعودية أن تتمكن بعون الله من التعامل مع هذا التنظيم الإرهابي داخلياً، مفككة خلاياه وموقفة مخططاته. ولم ينحصر هذا النوع من التحدي والصمود من قبل الحكومة السعودية فحسب ؛ بل أظهر علماء الدين والمواطنون تعاوناً فريداً في مواجهة هذا الخطر الداهم الذي لا يرعى في مؤمن إلاًّ ولا ذمّة ؛ حيث حارب علماء الدين هذا الفكر لانحرافه عن الإسلام الحقيقي ؛ تماما ما جعل مفتي المملكة العربية السعودية سماحة الشيخ عبد

العزيز آل الشيخ يرى أنّ: "داعش والقاعدة" يمثلان بحق العدو الأول للإسلام (AlArabiya.net, 9 March 2015).

أما على المستوى الخارجي فقد شكل التنظيم خطرا على المملكة العربية السعودية وحلفائها في المنطقة. فمن جانب استطاع التنظيم الوقوف في وجه أي تقدم للفصائل المعتدلة المدعومة من قبل الرياض في سوريا، مما تسبب في تعزيز موقف الأسد المدعوم من إيران. كما أنّ التنظيم سحب السلطة من المعارضة السنية السلمية في العراق، وهذا أدَّى إلى مزيد من التهميش للمكون السني من قبل الحكومة العراقية الطائفية الموالية لإيران. أضف إلى ذلك أنّ الحرب على التنظيم كانت الحُجَّة التي بموجبها تدخلت قوى أجنبية عسكرية في المنطقة العربية وأصبحت اللاعب الأول والمتحكم في مصير الدول العربية التي تقع شمال المملكة العربية السعودية، ولذلك لا عجب أن تَعُدَّ الرياض داعشاً ومن وراءها عدوها الأول اللدود.

فيما يتعلق بإيران وعلى الصعيد الرسمي تعدّ داعشاً عدواً خارجياً؛ بحكم أنّه يشكل تهديداً إستراتيجياً؛ وذلك لكون الأراضي التي كانت تحتلها داعش تقع على الحدود مع إيران، والأدهى والأمر من ذلك أن هذه المنطقة الحدودية هي المنطقة المتاخمة للمكون العراقي السني والكردي، وعليه فكلاهما في الأصل يطمح للتخلص من السلطة المركزية الموالية لإيران (Alsultan & Pedram, 2016). أما بالنسبة للداخل فلم يسبق أن تعرضت إيران لعمل إرهابي من تنفيذ تنظيم داعش؛ ففي الوقت الذي لم تتوقف فيه قيادات داعش من إعلان تهديدها للسعودية، لم يسبق أن قام التنظيم بتهديد إيران؛ بل إنّ التنظيم يتجنب انتقاد سياسة إيران في المنطقة. أما القيادات الإيرانية العسكرية فقد صرحت عدة مرات أن إيران لا يمكن استهدافها من قبل داعش، وهو ما أكده رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية اللواء حسن فيروزابادي

قائلا إنّ: "إيران مستعدة وقادرة على تحطيم إرهابيي داعش بمجرد قربهم مسافة أربعين كيلومتر من الحدود الإيرانية"، كما أعلن وزير الدفاع الإيراني العميد حسين دهقان "أن جماعة داعش الإرهابية غير قادرة على تهديد الحدود الإيرانية؛ ولذلك إيران لا تعتبر تنظيم داعش تهديدًا لها"، (IRNA, 2 June 2015).

هذه التصريحات من قبل المسؤولين الإيرانيين يمكن أن تثير تساؤلاً مهماً، ما الذي يجعل المسؤولين الإيرانيين واثقين من أن تنظيم داعش لن ينفذ هجمات في الداخل أو على الحدود الإيرانية؟ والإجابة على هذا التساؤل تحمل عدة وجوه. فقد يقول أحدهم إنَّ إيران وأجهزتها العسكرية قوية وداعش تخشى الدخول في مواجهة معها على الحدود أو داخل الأراضي الإيرانية، وإن هذه التصريحات تدلّ على ثقة المسؤولين الإيرانيين بالأجهزة الأمنية والعسكرية. وهذه القراءة قد لا تكون صحيحة بدليل أن تنظيم داعش قام بشن هجمات على دول مثل الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وتركيا، وجميع هذه الدول أقوى من إيران عسكرياً واستخباراتياً. ولذلك قد يكون السبب الحقيق لثقة المسؤولين الإيرانيين من أن تنظيم داعش لن يشن أيَّ هجوم على إيران ناتج من أن إيران وحلفائها في المنطقة لهم علاقات استخباراتية وطيدة مع هذا التنظيم، الأمر الذي يعضده أن التنظيم استطاع أن يشن هجماته في غالبية دول المنطقة وأمريكا وعدد من الدول الأوربية، ولكنه لم يقم بأي هجوم على الأراضي الإيرانية.

يرى بعض المحللين أن وجود داعش كتهديد للسعودية وإيران قد يدفع الجارتين للتقارب والتعاون للوقوف في وجه هذا التنظيم. قد يصدق هذا التحليل لو افترضنا أن تنظيم داعش مستقل وغير مخترق من قبل الاستخبارات الدولية ولديه دوافع عدائية ضد السعودية وإيران على حد سواء. ولكن المتابع للأحداث والتي انتهت بإعلان

هزيمة داعش في العراق في ١٠ يوليو ٢٠١٧ يدرك أن الخاسر الأكبر من هذا التنظيم هو المكون السني في العراق وسوريا ؛ اللذان يعدّان المحور الإستراتيجي الشمالي للمملكة العربية السعودية، كما أنّ هذا المكون السني والذي يشكل الأغلبية في الدولتين ربما يكون القوة الوحيدة التي من الممكن أن تقف في وجه مخطط الهلال الشيعي ؛ ففي العراق تنقّل تنظيم داعش بين المدن السنية معطياً المبرر في كل مرة لتدمير هذه المدن من قبل حكومة بغداد وقوات الحشد الشعبي الشيعية الإرهابية. والنتيجة في كل مرة انسحاب تنظيم داعش من المدينة بعد تدميرها والقضاء على مطالباتها الحقوقية السلمية مع تغيير ديموغرافي لها بعد تهجير سكانها، حتى أصبح العراق يفتقد لأي تكتل سني.

أما سوريا فقد استطاع تنظيم داعش كما ذكرنا سابقاً أن يوقف أيّ تقدم للفصائل المسلحة المعتدلة المدعومة دولياً، ممَّا أدَّى من الأسد أن يظل صامدا إلى أن تدخلت روسيا مدعمة إيّاه، بحجة أنّها ستحارب داعش ؛ الشيء الذي أدّى من هذه المعادلة أن استعاد نظام الأسد عافيته، ولكن في المقابل خسر الشعب السوري غالبية المكاسب التي حققها سابقاً وأصبح موقف المعارضة صعباً، وعليه يمكن القول إنّ وجود داعش لم يدفع الرياض وطهران للتقارب فيما بينهما ؛ والسبب أنه في الوقت الذي ترى السعودية في داعش تهديدا لمصالحها في الداخل والخارج، وتهديدا لمصالح الأمن القومي العربي، لا ترى إيران أنّ داعش تمثل تهديدا لها على حسب ما صرّح به وزير دفاعها ؛ بل انّ النتائج التي خلفها التنظيم تصب في مجملها في صالح السياسة الإيرانية، وهذا ما يدفع العديد من المسؤولين[١] والمحللين الغربيين إلى تأييد نظرية أن

١- مثل وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، ومرشح الرئاسة الأمريكية السابق جون مكين، والسيناتور ليند سي قرهام وغيرهم: راجع:

"Kerry: Assad and ISIS Have 'Symbiotic' Relationship", The Guardian, 17 NOVEMBER 2014; Ray Takeyh and Reuel Marc Gerecht, 15 November =

داعشاً لها ارتباطٌ وثيق بالنظام الإيراني والسوري (Matthew, 2015 & Ratnam And Hudson, 2014).

وفاة الملك عبد الله وتولي الملك سلمان مقاليد الحكم:

تولى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز مقاليد الأمور وبويع ملكاً للمملكة العربية السعودية في (٢٣ يناير ٢٠١٥م)، وذلك بعد وفاة أخيه الملك عبد الله بن عبد العزيز -رحمة الله عليه -. يعد الملك سلمان شخصية بارزة، وأحد أهم أركان الأسرة المالكة، وله خبرة تتجاوز الأربعين عاماً في الإدارة والحكم؛ فقد كان أميراً للرياض لمدة أربعة عقود قبل أن يصبح ولياً للعهد ونائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للدفاع. الملك سلمان هو أمين سر العائلة المالكة وزعيمها وهو المستشار الخاص والمقرب من جميع الملوك الذين سبقوه والذين عرفوا عنه حب العمل والانتظام والحزم في جميع جوانب حياته.

يعدُّ تولي الملك سلمان مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية بداية صفحة جديدة في التاريخ السعودي؛ فقد عالج الملك سلمان مشكلة ولاية العهد الأزلية ومدى إمكانية انتقالها من أبناء الملك عبد العزيز إلى أحفاده؛ فبعد تدرج في التعيينات تم اختيار صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد. والجدير بالذكر أنّ الأمير الشاب محمد بن سلمان قد أظهر براعة في الإدارة وقوة في الشخصية والقدرة

= 2015, Foreign Policy, Available at: http://foreignpolicy.com/2014/11/17/kerry-assad-and-isis-have-symbiotic-relationship/ ; "McCain and Graham say ISIS and Assad are 'inextricably connected…", Business Insider, 12 April 2017, Available at: http://www.businessinsider.com/mccain-and-graham-call-for-greater-military-action-in-syria-2017-4

على اتخاذ القرار، وقد برز ذلك في العديد من الملفات التي كان من أبرزها تشكيل التحالف العربي للقضاء على تمرد جماعة الحوثي في اليمن.

عندما تولى الملك سلمان زمام الحكم، كانت الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط متدهورة؛ فالعراق وسوريا واليمن يعيشون حالة من الفوضى؛ حيث تدخلت فيهم كثير من دول العالم، خاصة إيران، ناهيك عن الأوضاع في مصر التي لم تستقر بعد؛ الشيء الذي جعل إيران تمارس تدخلاتها في الشؤون الداخلية العربية. أما فيما يخص العلاقات السعودية الإيرانية فقد كانت في أسوأ حالاتها، خاصة بعد وفاة الملك عبد الله؛ حيث عرف الملك عبد الله بعلاقته الجيدة مع الرئيس الإيراني السابق، ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في حينها علي أكبر هاشمي رافسنجاني؛ هذه العلاقة الشخصية بدأت بلقاء بينهما في القمة الإسلامية في باكستان عام ١٩٨٩م، ومنذ ذلك الوقت استمرت علاقة الصداقة بين الرجلين، والتي كانت بمثابة المفتاح لتخفيف حدة التوتر في كثير من الأزمات التي تواجه العلاقة بين البلدين. وبعد وفاة الملك عبد الله وتراجع قوة رافسنجاني السياسية فإن قوة تأثير هذه العلاقة على البلدين قد انتهت؛ بل هناك في هذا السياق حدث تاريخي مهم فيما يخص الدبلوماسية السعودية الذي تمثل في وفاة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية لأربعة عقود وتولى الوزير عادل الجبير مكانه في ٩ يوليو ٢٠١٥م.

كل هذه التغيرات في قيادات المملكة العربية السعودية جاءت في وقت تعيش فيه العلاقات السعودية الإيرانية توترا وخلافا على جميع الأصعدة. وأبرز هذه النقاط الخلافية الملف اليمني والذي أظهرت فيه القيادة الشابة المتمثلة في ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، قوة وجراءة في الموقف السعودي؛ هذا الموقف استطاع أن يغير الموازين والحسابات من لدن القيادة في طهران. ولهذا لم يخف

المسوؤلون الإيرانيون قلقهم من القيادات السعودية الشابة وانتقادهم لها وتخوفهم من تأثيرها على العلاقة بين البلدين (Fars News Agency, 12 April 2015).

في العقد الماضي أحجمت المملكة عن ممارسة دورها الإقليمي القيادي، وسحبت قوتها الناعمة من أفريقيا وآسيا وبعض المناطق العربية، كما اعتمدت في تلك الفترة على أسلوب وتكتيك الحرب الباردة لمواجهة منافسيها في المنطقة. وقد تكون المملكة انتهجت هذه السياسة للحد من الضغوط الدولية التي وجهت لها بعد أحداث ١١ سبتمبر، مما جعلها تعبر هذه الأزمة بسلام ؛ الشيء الذي أهّل إيران فيما بعد أن تستغل هذا الموقف وتستطيع من خلاله التمدد في الفراغات التي خلفتها سياسة الرياض.

غير أنّ المملكة العربية السعودية وفي بداية حكم الملك سلمان، قد تكون وصلت إلى قناعة بأنّه حان الوقت لممارسة سياسة أكثر صرامة على الصعيد الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري في المنطقة، وأن أي تأخير في هذه السياسة من شأنه أن يهدد مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة ؛ بل هناك أمر آخر ربّما أدّى من الرياض أن تتبع سياسة أكثر صرامة في المنطقة، وهو أن الحليف الأمريكي في عهد الرئيس أوباما قد فشل في كبح جماح إيران في المنطقة ؛ على أساس أنّ واشنطن كانت السبب الرئيس في تسليم العراق لإيران وغض الطرف عن تصرفات طهران وروسيا في سوريا. حينها استطاعت السعودية أن تدرك أنّ أمن الخليج لم يعد ضمن أولويات السياسة الأمريكية، خصوصا بعد الاكتفاء الذاتي الذي حققته الولايات المتحدة في مصادر الطاقة. ولذلك ربما أيقنت الحكومة السعودية أنه حان الوقت للقوى الإقليمية أن تمارس دورها وتتحمل مسؤولياتها فيما يخص الأمن الإقليمي. ولا شك أن

التعيينات الجديدة للشباب الأقوياء في الإدارة السعودية دليل على أن الرياض مصممة على تعزيز سياساتها الخارجية والقيام بمهامها الإقليمية.

العلاقات السعودية الإيرانية:

هذا المبحث سيقوم بقراءة العلاقة السعودية الإيرانية وتحليل سلوك الحكومتين تجاه بعضهما، وذلك منذ تولي الرئيس روحاني سدة الحكم إلى وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز -رحمه الله -؛ وهذا يقودنا إلى أن نرصد ونحلل التصريحات المتبادلة بين الطرفين، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الزيارات واللقاءات الرسمية التي تمت بين المسؤولين.

لقد أعلن المرشح الإصلاحي روحاني في حملته الانتخابية أنه يهدف إلى تحسين علاقة طهران بالرياض. وفي خطاب الفوز برئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية قال إن: "أولوية حكومتي هي تعزيز العلاقات مع دول الجوار ودول الخليج (...) والبلدان العربية"، وأكد بقوله، "هم أشقاؤنا لكن السعودية بلد شقيق ومجاور نقيم معه علاقات تاريخية وثقافية وجغرافية". وأضاف أيضاً: "آمل أن نقيم في ظل الحكومة المقبلة علاقات جيدة مع الدول المجاورة خصوصا السعودية"، (صحيفة الرأي، ١٨ يونيو ٢٠١٣م).

وبمحاولة منه لتعزيز ثقة الرياض بحكومته، أشار إلى أنه وقع "أول مذكرة تفاهم بين البلدين" خلال فترة رئاسة محمد خاتمي (المصدر السابق نفسه). الشيء الذي حدا بالسعودية أن ترد ببرقية تهنئة من الملك عبد الله بن عبد العزيز، قال فيها ما بيانُه "يسرنا بمناسبة فوز فخامتكم أن نبعث باسم شعب وحكومة المملكة العربية السعودية وباسمنا أجمل التهاني، وأطيب التمنيات بموفور الصحة والسعادة لفخامتكم، والتقدم والازدهار لشعب الجمهورية الإسلامية الإيرانية الشقيق، مشيدين بما عبرتم عنه في

تصريحاتكم من حرص على التعاون وتحسين العلاقات بين بلدينا الشقيقين، متمنين للجميع دوام التوفيق والسداد" (المجلة ١٧ يونيو ٢٠١٣).كما قام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز حينما كان وليا للعهد حينها ونائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزير للدفاع السعودي، بإرسال برقية مهنئا الرئيس الجديد، ومعربا له عن "أصدق التهاني، وأطيب التمنيات والمزيد من التقدّم والازدهار للشعب الإيراني الشقيق"، (المصدر السابق نفسه).

بعد فوز روحاني وتبادل الرسائل الإيجابية بين البلدين توقع بعض النقاد والكتاب أن تتحسن العلاقات بين البلدين وأن ينخفض التوتر. والحقيقة أن المطلع على الشأن الإيراني الداخلي والمدرك لنقاط الخلاف بين البلدين يفهم أنه لا يمكن أن يتم حل المسائل العالقة بهذه السهولة ؛ على أساس أنّ إيران لديها سلطة سياسية واحدة لا يمكن أن تنسلخ عنها بحال، والمتمثلة في مكتب المرشد الأعلى للثورة وكبار ضباط الحرس الثوري ؛ هذه السلطة هي التي تتحكم بالرئاسة وتحدد الفائز بالانتخابات[١]، كما أنها المخولة برسم السياسات والإستراتيجيات بعيدة المدى. أما الرئيس المنتخب وحكومته فهم فقط رجال مرحلة معينة يقومون بتنفيذ أوامر وتوجيهات المرشد الأعلى ؛ ففي التسعينات وحينما كانت إيران تعاني من العزلة الدولية والإقليمية وتعاني من صعوبات اقتصادية تم تسليم الرئاسة للإصلاحي خاتمي، وبالفعل نجح خاتمي بكسب تأييد السعودية له والتي كانت المفتاح لخروج إيران من عزلتها الإقليمية، كما أدَّت المملكة دور الوسيط بين طهران وواشنطن عدة مرات (Alsultan, 2011). وبعد أن قوي موقف إيران وتجاوزت حدة الأزمة الاقتصادية وزاد

١ يتم تحديد ذلك وفق مجالس ولجان معقدة ومتداخلة وليس هذا مجال تفصيلها، لكن هذه اللجان لها سلطة مطلقة في فرز المرشحين للرئاسة وبالتالي القبول أو الرفض.

نفوذ الإصلاحيين في إيران، قامت الحكومة العميقة بدعم الرئيس السابق أحمدي نجاد، وذلك بهدف القضاء على سلطة الإصلاحيين في الدولة. وبالفعل نجح نجاد في ذلك لدرجة أنه تم حجز زعماء الإصلاحيين ومرشحيهم وتهميش الحركة الإصلاحية بشكل لم يسبق له مثيل في إيران ما بعد الثورة.

أما المرحلة التي محل الدراسة فإيران لديها هدفان أساسيان، خارجي وداخلي؛ ففي الهدف الخارجي وهو الأولوية الأولى للسياسة الخارجية الإيرانية فيتمثل في رغبة إيران في التوصل إلى اتفاق مع القوى العظمى على برنامجها النووي، وهذا الملف يحتاج إلى دبلوماسية عالية لتحسين صورة إيران عالمياً وإقناع المجتمع الدولي بسلمية البرنامج النووي الإيراني. أما الهدف الداخلي فقد واجهت إيران بعد انتخاب أحمدي نجاد لفترة رئاسية ثانية العديد من المظاهرات التي تتهم الحكومة بتزوير الانتخابات. وخرج مرشحو الحزب الإصلاحي في المظاهرات مع مؤيديهم، وتحولت هذه المظاهرات فيما بعد إلى ما يعرف بالحركة الخضراء التي تطالب بانتخابات نزيهة والقضاء على الفساد، وغير ذلك من المطالب الحقوقية. استطاعت الحكومة أن تخمد هذه الثورات، ولكن الجمر لا يزال مستمرا تحت الرماد؛ الأمر الذي جعل من الساسة في إيران يخشون أنه في حال لم يفز أحد المرشحين الإصلاحيين في انتخابات ٢٠١٣م فإنّ المعارضة والمظاهرات قد تزيد وتخرج عن السيطرة، وقد يؤدي ذلك إلى ثورة شعبية تطيح بحكومة الولي الفقيه. وعليه، فإنّ فوز أحد الإصلاحيين المقربين من الولي الفقيه سيحقق لا محالة مكسبين مهمين؛ أحدهما خارجي سيكون أنسب في التعامل مع القوى الدولية بشأن الملف النووي، والآخر داخلي سيحقق نوعا ما تنفساً يتنفس من خلاله غالبية الجماهير الغضبة من قمع الحركة الخضراء ورموزها، مما يرونه تزويراً في

الانتخابات الرئاسية. هذه الأسباب التي أشرنا إليها ربما هي التي أدَّت إلى دعم المرشح الإصلاحي روحاني من قبل سلطة الولي الفقيه.

ثم إنّ اللافت للنظر، أنّ الحكومة الإيرانية تدرك الدور المهم والفعّال الذي بمقدور السعودية أن تؤديه في الملف الإيراني النووي؛ ولذلك قامت بعدة محاولات لتحسين العلاقة بين البلدين؛ فبعد التصريحات الإيجابية للرئيس روحاني التي أشار إليها البحث سابقاً، وجه الجهاز الرسمي للسياسة الخارجية الإيرانية برئاسة وزير الخارجية ظريف جهوده نحو تحسين العلاقة مع دول الخليج العربي؛ حيث قام ظريف في بداية رئاسة روحاني بجولة خليجية زار فيها جميع دول الخليج العربي ما عدا السعودية التي لم ترحب بهذه الزيارة؛ هذه الجولة الخليجية كانت محط اهتمام النقاد والمحللين؛ فمنهم من كان يرى أن الهدف الأساسي من الزيارة يكمن في محاولة طهران في خلق فجوة بين السعودية وبقية أعضاء مجلس التعاون الخليجي من خلال الاستفادة من الخلافات البسيطة بين الأعضاء (Guzansky and Neubauer, 2015). أما الرأي الآخر فيرى أن زيارة ظريف لدول الخليج العربي تهدف في نهاية المطاف إلى إيجاد سبل للحد من التوتر مع السعودية، وأيّا كان السبب الحقيقي فقد بدا واضحاً من خلال تصريحات ظريف في هذه الزيارة أنه يهدف إلى تحسين علاقة طهران بدول الخليج ليصل بعده إلى تحسين العلاقة مع المملكة العربية السعودي، حيث إنّه أكد عدة مرات خلال زياراته على الدور المهم الذي تؤديه السعودية في المنطقة مبدياً عزم بلاده على حل مشاكلها العالقة مع الرياض.

ففي الكويت وبعد لقاء جمعه مع نظيره الكويتي الشيخ صباح الخالد، صرح ظريف بقوله نحن في إيران: "ننظر إلى السعودية بصفتها بلدا مهما ومؤثرا على مستوى المنطقة ولدينا علاقات متطورة معها"، (الرأي الكويتية، ٢ ديسمبر ٢٠١٣م). كما

صرّح بأن: "أمن دول المنطقة من أمننا وسعادتها من سعادتنا ومشاكلها من مشاكلنا"، وشدد ظريف على أن: "إيران لا تخطو أي خطوة تكون على حساب أي دولة من دول المنطقة، لذلك أقول إن الاتفاق النووي هو لمصلحة كل بلدان المنطقة ولصالح استقرار المنطقة، (...)، ونحن مستعدون لأن نتفاوض مع شركائنا في أي وقت يستعدون للتفاوض معنا"، (المصدر السابق نفسه). وهو بهذا يقصد بالدرجة الأولى المملكة العربية السعودية التي لم توافق على طلب زيارة ظريف للرياض. أمَّا خلال زيارة وزير الخارجية الإيراني لسلطنة عمان، فقد صرح بقوله: "علاقتنا مع السعودية يجب أن تتوسع"، وقال نحن: "نعتبر أن السعودية بلد يتمتع بأهمية بالغة في المنطقة وفي العالم الإسلامي". كما أكد على أنه: "مستعد لزيارة السعودية" (صحيفة الغد ٢ ديسمبر ٢٠١٣م). وعند وصوله إلى طهران بعد أن انتهى من جولته الخليجية كتب ظريف على صفحته في الفيس بوك أن: "إيران مستعدة للتشاور مع المملكة العربية السعودية، في أي وقت يكون فيه المسؤولون السعوديون مستعدين لذلك"؛ على أساس أنّ المشاورات الثنائية بين إيران والسعودية "ستكون مفيدة لكلا البلدين ولجميع دول المنطقة والعالم الإسلامي"، (ظريف ٢٠١٤م).

لقد رحبت السعودية بشكل عام بالتوجه الإيراني الجديد، ولكنها لم تكن مندفعة له، بحكم أنّ غالبية المسؤولين السعوديين كانوا على وعيٍ عميقٍ وفهم دقيق للحالة الإيرانية؛ فقد سبق أن خاضت السعودية تجربة التقارب مع الجانب الإيراني خلال حكم الرئيس خاتمي. وبالرغم من أنَّ الأوضاعَ في عهد خاتمي كانت أهدأ ونقاط الخلاف أقل حدة، بالإضافة إلى أن الإصلاحيين كانوا في ذروة قوتهم، إلاَّ أن هذا التقارب انتهى بالفشل، وسببه كما يراه عددٌ من المحللين والمسؤولين السعوديين يرجع إلى أن إيران تعطي تصريحات جميلة ولكنها على أرض الواقع لا تقدّم شيئاً وماضية في

سياستها التي تهدف إلى زعزعة الأمن في المنطقة ؛ وهذا ما صرّح به للباحث، الأستاذ إسماعيل الشورى، وكيل وزارة الخارجية السعودية السابق عن طريق المقابلة التي أجريناها معه ؛ قائلا : "إيران في عهد خاتمي وعلى مدى ثمان سنوات لم تقدم لنا سوى الوعود ؛ لكنها لم تف بهذه الوعود ولم تقدم لنا شيئا ملموساً"، وأضاف : "نحن نعلم أن خاتمي ربما يرغب بعلاقات جيدة مع السعودية ولكن الكلمة العليا للولي الفقيه"، (الشورى، مقابلة شخصية، ٢٠٠٩م).

مثل هذا الفهم العميق للسياسة الإيرانية ربما كان السبب في تأخر ردِّ السعودية على الرسائل الإيجابية الإيرانية التي أعلنت فيها استعداد مسؤوليها لزيارة السعودية ؛ حيث إنّ الردَّ كان بعد حوالي ستة شهور ؛ ففي يونيو ٢٠١٤ م أعلن وزير الخارجية السعودي في حينها الأمير سعود الفيصل أنه تم توجيه دعوة لوزير خارجية إيران جواد ظريف لزيارة المملكة العربية السعودية للمشاركة في اجتماع منظمة العالم الإسلامي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدعوة وجهت له في إطار اجتماع منظمة التعاون الإسلامي والتي تعدُّ إيران أحد أعضائها، والذي سيعقد في جدة يونيو ٢٠١٤ م(الوطن ١٣ مايو ٢٠١٤م) ؛ الأمر الذي أدى بظريف إلى أن يعتذر عن المشاركة في اجتماع منظمة العالم الإسلامي، مصرِّحاً بأنّه : "لن يلبِّي الدعوة الموجهة إليه لزيارة السعودية في إطار اجتماع منظمة التعاون الإسلامي، بسبب ارتباطه بالمفاوضات النووية مع الدول الكبرى والتي ستجري في الوقت نفسه"، مشيراً إلى أن "موعد المفاوضات النووية كان قد تقرر قبل الدعوة السعودية ولن يكون بإمكانه تغييره"، (الغد برس، ٢ يونيو ٢٠١٤م). قد يكون ظريف محقا فيما ذكر، وقد يكون السبب الحقيقي أنه رأى أن دعوته لزيارة السعودية في إطار اجتماع منظمة التعاون الإسلامي نوعٌ من التهميش والاستنقاص، خصوصًا بعد ما قدّمه من تصريحات عدة، يخطب فيها ودّ الجانب

السعودي ؛ ولذلك ليس من المستبعد أنه كان يطمح لزيارة يقوم بها بدعوة خاصة، فكان التهميش السعودي مخيبًا لمراده.

لقد أشار وزير الإعلام السعودي السابق الدكتور عادل الطريفي، المتخصص في العلاقات السعودية الإيرانية، في وقت سابق في معرض حديثه عن تصريحات جواد ظريف المتكررة التي يطلب فيها زيارة السعودية إلى أنه: "من الواضح أن ما يمنع الوزير عن الزيارة ليس عدم توفر الموافقة السعودية، فقد تلقى الترحيب بمبادرته، ولكن عدم وجود الاستعداد لدى الجانب الإيراني لمناقشة الأسباب الرئيسة للخلاف"، (الشرق الأوسط ٣ فبراير ٢٠١٤م). هذا تماما ما حاولنا ذكره سابقا في كون إيران قد تقدِّم وعوداً جميلة، يصحبها تصاريح تدعو للتفاهم والحوار مع جيرانها، ولكنها على أرض الواقع غير جادة في ذلك.

في ١٥ أكتوبر ٢٠١٤م أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض حكماً يقضي بإعدام الإرهابي الشيعي نمر النمر، وذلك بعد إدانته بعدة جرائم، أبرزها، "حمل السلاح في وجه رجال الأمن"، و"جلب التدخل الخارجي"، و"دعم حالة التمرد في البحرين"، (فرانس٢٤، ١٥ أكتوبر ٢٠١٤م). بالإضافة إلى ذلك تمت إدانته بتهم "إعلانه عدم السمع والطاعة لولي أمر المسلمين في المملكة وعدم مبايعته له ودعوته لتحريض العامة على ذلك ومطالبته بإسقاط الدولة عبر خطب الجمعة والكلمات العامة والتحريض على الإخلال بالوحدة الوطنية"، (سي أن أن العربية، ١٩ أكتوبر ٢٠١٤م). ارتباط نمر النمر بالإرهاب والتحريض على ولي الأمر والدعوة للخروج عليه أمر لا يحتاج إلى مزيد من التحليل والاستنباط ؛ لأنه أمر بين ومعلن ويتفاخر به الجاني في كثير من تصريحاته وخطبه التي من الممكن الاطلاع عليها في الشبكة العنكبوتية، وفي الموقع الإلكتروني الخاص بالنمر نفسه. لقد كان النمر على ارتباط

وثيق بالنظام الإيراني وزار قم والمسؤولين الإيرانيين عدة مرات ؛ بل إنّ النمر يعدُّ وكيلَ إيران وأهمَّ قادتها في منطقة الخليج ، وأوكلت إليه مهمة إنشاء مليشيا مسلحة على غرار حزب الله في لبنان ، ولذلك لم تتحمل إيران سماع الحكم بإعدامه (صحيفة العرب ، ٤ يناير ٢٠١٦ & الشرق الأوسط ، ٣ يناير ٢٠١٦م).

إيران وفي تدخل سافر في شؤون الدول الأخرى شنت هجوماً قوياً على السعودية منتقدة هذا الحكم ؛ فقد صرّح نائب وزير الخارجية الإيراني أمير أبو دلهيان أن حكم الإعدام الصادر في حق نمر النمر سيثير الخلاف. وقال : "إذا كانت الأخبار التي تفيد بأن محكمة سعودية حكمت على الشيخ نمر بالإعدام صحيحة ، فإنه سيضر بلا شك بمشاعر المسلمين ويثير رد فعل دولي" ، (Mehr News Agency, 18 October, 2014). أما عضو لجنة الأمن والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني ، محمد جوكار ، فقد ذكر أن تنفيذ هذا الحكم سيتسبب في "سقوط الحكومة السعودية" ، (Tasnim News Agency, 19 October2014). على أنّ الموقف الإيراني الأكثر فظاعة راح يهدد بقتل أفراد العائلة المالكة السعودية ؛ على أساس أنّ حكم التنفيذ لا يمكن أن يمر هكذا بدون رد. وقد صرّح بذلك رئيس قوات الباسيج (التعبئة) شبه العسكرية التابعة للحرس الثوري الإ يراني ، العميد محمد رضا ، حيث هدد السعودية بأن إعدام النمر "لن يمر دون رد" ، مضيفا أن حياة العائلة المالكة السعودية "ستتحول إلى جحيم" ، حيث قال : "هذا الحكم لا يمثل مشكلة بين الشيعة والسنة بل هو أمر بين الإسلام والكفر" ، على حد تعبيره (سي أن أن العربية ، ١٩ أكتوبر ٢٠١٤). كما هددت كتائب حزب الله العراقي في بيان لها جاء فيه ، "نحذر العائلة الحاكمة في نجد والحجاز بأنَّ المساس (...) بالنمر سيكون إيذاناً بانطلاق عمليات انتقام وقصاص ستستهدف أفراد العائلة الحاكمة بالخصوص" ، (المصدر السابق نفسه).

في هذا المقام بالذات يمكننا أنْ نتساءل: أين الرسائل الإيجابية التي بعث بها روحاني ووزير خارجيته إلى دول الخليج؟، أين الوعود بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى؟ والجواب على هذا التساؤل يكمن في الفهم العميق للسياسة الإيرانية ومراكز القوى وعدم المصداقية التي يتمتع بها النظام الإيراني كما أشرنا إليها سابقا.

لم ترد الحكومة السعودية على التصريحات والتهديدات الإيرانية، واكتفت بانتقاد "التدخل في شؤون الدول الأخرى" المخالف للأعراف الدبلوماسية والأنظمة الدولية. أمَّا الصحف السعودية فقد ردَّت على التهديدات والمزاعم الإيرانية مسلطة الضوء على جرائم حقوق الإنسان في إيران؛ فصحيفة اليوم السعودية انتقدت ملف حقوق الإنسان في إيران مستشهدة بالأرقام والمعلومات الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان الدولية والأوربية؛ حيث أظهرت التقارير بحسب الصحيفة أنَّ إيران "أعدمت ٨٥٢ شخصا على الأقل في ١٢ شهرا حتى حزيران/يونيو٢٠١٤م، بما في ذلك صحفيون ونشطاء سياسيون"، (صحيفة اليوم، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٤م).

أما صحيفة الرياض فقد فتحت ملف ريحانة جباري الشابة التي تبلغ من العمر ٢٦ عام والتي تم تنفيذ حكم الإعدام بها في أكتوبر ٢٠١٤، وذلك بسبب قتلها ضابطا في أثناء محاولته لاغتصابها، حيث لاقت هذه الشابة دعمَ وتعاطفَ الشعوب والمنظمات الحقوقية (صحيفة الرياض، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٤م). أبعد من ذلك أنّ الكاتب بندر الدوشي من واشنطن انتقد سجل إيران الحقوقي وأورد العديد من الأمثلة على ما سماه "الجرائم الإيرانية". يقول الكاتب: "تم إعدام العالمين الجليلين الشيخ "خليل الله زارعي" والشيخ الحافظ "صلاح الدين سيدي" شنقًا، في أبريل عام ٢٠٠٩م، حيث كانت تهمتهما، بحسب مزاعم المحكمة، هي حمل وحفظ السلاح بطريقة غير شرعية ومناهضة النظام"، (صحيفة سبق، ١٧ أكتوبر ٢٠١٤م)؛ هذا المثال إشارة من

الدوشي إلى إجراءات مشابهة قامت بها السلطات الإيرانية ولم تدفع أبناء العالم العربي والإسلامي للتدخل في شؤون إيران الداخلية، بالرغم كما ذكر الكاتب أن الشيخين المذكورين لم تثبت إدانتهما.

تحدث الكاتب أيضا عن الإعدامات في إيران التي تجري داخل السجون وبدون محاكمة، وإن وجدت المحاكمة فهي غير عادلة، مستشهداً بذلك بتقارير حقوق الإنسان الدولية. كما أورد الكاتب أن طهران "أعدمت عبد الملك ريغي زعيم حركة جند الله السنية شنقاً في السجن، وبعدها بأيام أعدمت أيضا شقيقه بحجة العمل المسلح ضد الحكومة"، "وارتكبت السلطات الإيرانية في أكتوبر ٢٠١٣ مجزرة بحق ١٦ سجيناً من عرب الأحواز السنة دفعة واحدة بتهمة مناهضة النظام"، (المصدر السابق نفسه).

أمَّا الدكتور محمد السلمي الخبير في الشؤون الإيرانية فقد أورد في حسابه في توتر قائمة بالإعدامات التي نفذتها السلطات الإيرانية في الأشهر السابقة بحق السنة ومختلف الأعراق الأخرى. وعلق على ذلك بقوله: "لا شيء يستفز المرء أكثر من حديث إيران عن معاملاتها العادلة لجميع الأقليات في إيران ومطالبة الآخرين الاقتداء بها"، هذا "استهتار بعقول البشر"، (توتر، حساب شؤون إيرانية، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٤م).

في هذه الأثناء، كان النقاش الإيراني الغربي بخصوص ملف طهران النووي ساخناً، كما أن إيران كانت تعيش أزمة اقتصادية متفاقمة نتيجة العقوبات الدولية الاقتصادية المفروضة عليها، ولذلك أي اضطراب وتوتر في المنطقة من شأنه أن يؤثر سلباً على الملف النووي، ومن ثمَّ مزيدا من المشاكل الاقتصادية. وعليه رأى المسؤولون الإيرانيون أنه يجب إيقاف التصريحات المستفزة تجاه منافسهم الإقليمي الأقوى المملكة العربية السعودية (Maloney, 5 June 2014). فرأت طهران حينها العودة إلى انتهاج سياسة الهدوء في التعامل مع الرياض، ولتحقيق ذلك قامت بتعيين حسين

صادقي سفيراً لها في الرياض، والذي كان سفيراً لدى السعودية في عهد الرئيس السابق محمد خاتمي، ويعد من السياسيين المعتدلين الذين كانت لهم صداقات مع المسؤولين السعوديين آنذاك. وتبع ذلك تصريح من المتحدثة باسم وزارة الخارجية الإيرانية مرزية أفخم أن: "العلاقات الإيرانية مع الدول الإقليمية بما فيها السعودية تأخذ مسارها الطبيعي"، (Gulf News, 26 August 2014).

لقد بدأت العلاقات الثنائية بين البلدين في التحسن، ومن الأدلة على ذلك أن هناك توافقا غير رسمي بين البلدين حول تعيين حيدر العبادي رئيساً للوزراء في العراق بدلا من نوري المالكي الموالي لطهران. كما قام وفدٌ إيراني برئاسة نائب وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان بزيارة السعودية، حيث التقى فيها بوزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل. وتعليقاً على الزيارة قال سفير الجمهورية الإسلامية لدى منظمة التعاون الإسلامي رضا حميد دهقاني إن لقاء عبد اللهيان مع الأمير سعود الفيصل "كان جيدا جدا ومثمرا وإن شاء الله لصالح البلدين والأمة العربية والإسلام"، (أخبار البوابة، ٢٦ أغسطس ٢٠١٤م).

ربّما مهدت زيارة أمير عبد اللهيان للقاء الذي تم بين وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل ونظيره الإيراني جواد ظريف في سبتمبر ٢٠١٤م؛ حيث التقى الطرفان في نيويورك على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، مشيرة المصادر أن اللقاء استمر حوالي الساعة، وبعد اللقاء صرح الأمير سعود الفيصل بقوله: "إنّنا ندرك الأهمية والطابع الحساس للأزمة الحالية وفرصة مواجهتها ونعتقد بالتالي أنه يتعين تفادي الأخطاء الماضية لمواجهتها بنجاح". وأضاف الفيصل أن "البلدين يتمتعان بنفوذ في المنطقة وسيكون للتعاون المشترك آثار مؤكدة لإحلال السلام والأمن في المنطقة وفي العالم"، (فرنسا٢٤، ٧ أكتوبر ٢٠١٤م). كما وصف الفيصل لقاءه مع ظريف

"بالمثمر والبناء"، (موقع قناة الحرة، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٤م). أمَّا الوزير جواد ظريف فقد صرح بعد الاجتماع بقوله: "إنها صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، نأمل أن تكون لها آثار إيجابية لإحلال السلام والأمن في المنطقة والعالم ولمصالح كل الأمم المسلمة"، (فرنسا٢٤، ٧ أكتوبر ٢٠١٤م). وتجدر الإشارة إلى أن هذا هو اللقاء الأول الذي يجمع وزراء خارجية البلدين منذ تولي روحاني السلطة في إيران في أغسطس ٢٠١٣. اللقاء كان ودياً، وكان هناك تنسيقٌ للقاء يجمع الطرفين في الرياض ومن ثم في طهران، ولكن هذه اللقاءات لم تتم.

بعد أسابيع من لقاء الفيصل وظريف، التقى الفيصل مع وزير الخارجية الألماني فرانك شتاينمار في جدة في ١٣ أكتوبر ٢٠١٤م، وعقب اللقاء عقد الطرفان مؤتمر صحفياً. وفي إجابة على أحد الأسئلة، أكد الأمير سعود الفيصل أن هناك "تحفظاً على سياسة إيران في المنطقة، مشيراً إلى أن كثيراً من النزاعات في المنطقة تكون إيران فيها جزءاً من المشكلة، وليست جزءاً من الحل"، (صحيفة الحياة، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٤م). وبين الفيصل أنه لا يمكن أن تكون إيران طرفا في حل النزاع في سوريا، في حين إنّها ترسل قواتها لقتل السوريين. وذكر أنه على إيران أن تسحب قواتها من العراق وسوريا واليمن إذا كانت تريد أن تؤدّي دوراً إيجابياً. وختم الفيصل حديثه عن إيران بقوله: "إذا أرادت أن تكون جزءاً من الحل، فأهلا بها، ولكن إذا ظلت جزءاً من المشكلة، فلا يمكن أن تؤدي دورا في المنطقة"، (المصدر السابق نفسه). وهنا يبرز تساؤل وجيه، وهو كون أن اللقاء الذي جمع الفيصل مع ظريف قبل أسابيع كان ودياً، وكان هناك تنسيق لتبادل الزيارة بين الطرفين، فما السر الذي كان يخفيه التصريح الصارم من قبل سعود الفيصل؟

لا يُعرف السبب الحقيقي لتصريح الفيصل ولكن هناك تحليلين. *الأول:* أنه ربما اتفق الطرفان في اللقاء الذي جمعهما في نيويورك على بعض النقاط فيما يتعلق بسوريا، ولكن إيران لم تف بوعودها ولذلك اعتبر الفيصل ألاّ فائدة من الحوار مع إيران. أما التحليل *الثاني*: فمن المؤكد أن سعود الفيصل قد اعتاد على سماع النغمة الإيرانية المتكررة التي تتحدث عن فتح صفحة بيضاء جديدة بين الطرفين وتقدم فيها إيران الوعود السياسية بعدم تدخلها في الشؤون الداخلية لدول الخليج والوطن العربي؛ هذه النغمة تكررت عدة مرات منذ عهد الرئيس رافسنجاني إلى عهد روحاني دون أن تقدم طهران على أرض الواقع أي دليل يتماشى مع وعودها. وعلى الرغم من التصريحات الإيجابية التي قدمتها إيران بعد تولي روحاني السلطة، إلا أن الرياض تريثت أكثر من سنة قبل أن تتبادل الزيارات مع المسؤولين الإيرانيين؛ الشيء الذي جعلها فعلا تراقب أولاً طريقة عمل الحكومة الجديدة في طهران، وبعد مرور أكثر من سنة تم اللقاء بين وزراء خارجية البلدين، وربما يكون هدف الجانب السعودي من هذا اللقاء السماع بشكل مباشر من الساسة الإيرانيين ومعرفة مدى جديتهم في حل المسائل العالقة، وقد يكون الفيصل خرج من اللقاء الذي جمعه بظريف في نيويورك بانطباع غير جيد أو على الأقل غير واضح، ثم تبين للمسؤولين السعوديين بعد مراقبة تصرفات إيران خلال الثلاثة أسابيع التي أعقبت اللقاء، أنّ طهران مستمرة في زعزعة الأمن في المنطقة من خلال دعم الجماعات الإرهابية والمليشيا المسلحة، ولهذا جاءت تصريحات الفيصل الصارمة، بحكم أنّ السعودية أرادت أن تكون أكثر جدية ووضوح مع الجانب الإيراني. إنّ الرسالة التي ربما تريد الرياض أن توصلها لطهران أنه ليس لدينا وقتٌ لنضيعه في اجتماعات لا تقدِّم ولا تؤخر؛ فإمَّا أن تكون إيران جدّية فيما تقدّمه من وعود، وتُثْبِت ذلك على أرض الواقع وإلاّ فهي جزء من المشكلة.

في هذه الصدد كانت أزمةُ أسعار الطاقة العالمية متفاقمةً، وأسعارُ النفط تواصل هبوطها الحاد، وإيران تخطّط لتحسين علاقتها بالسعودية لأسباب متعددة أهمها وضع

حدٍّ لأزمة أسعار النفط. وبعد لقاء ظريف مع سعود الفيصل تفاءل المسؤولون الإيرانيون، ولكن التصريحات القاسية التي وجهها سعود الفيصل شكلت صدمة لدى حكومة طهران. ومع ذلك لم تيأس إيران، فقد استطاعت إقناع سلطنة عمان بتنسيق لقاء سري يجمع الطرفين لمناقشة أزمة ما يسمى "داعش". وبحسب صحيفة التايمز البريطانية، تم عقد اجتماع سري بين الطرفين في مسقط في ديسمبر ٢٠١٤ م واستمر اللقاء مدة يومين. ترأس الوفد السعودي صاحب السمو الملكي ولي ولي العهد في حينها صاحب السمو المكلي الأمير مقرن بن عبد العزيز، وترأس الوفد الإيراني نائب وزير الخارجية أمير عبد اللهيان. في أثناء اللقاء طرح الفريق الإيراني مشكلة أسعار النفط للنقاش، ولكن الجانب السعودي لم يقبل ذلك وقال إنه لم يحضر لكي يناقش أسعار النفط ؛ بل لنقاش المسائل الأخرى العالقة، ووفقاً للصحيفة فقد ذكر أحد المشاركين الإيرانيين: "أنهم طلبوا من السعوديين أن يساعدوا في وقف انخفاض أسعار النفط أكثر من ذلك، فأجابوا بأن على إيران أن تتكيف مع السوق وأنهم سعداء بهذا السعر للنفط"، (TheTimes, 9 December 2014). وذكر المصدر أن السعودية ربما رأت أن انخفاض أسعار النفط سيكون بمثابة المسمار الأخير الذي يدق في نعش الاقتصاد الإيراني المتهالك (المصدر السابق نفسه).

كما أسلفنا الذكر سابقا ؛ فإنّ تحديد أسعار النفط وتقسيم حصص الإنتاج بين أعضاء منظمة أوبك أحد أبرز المشاكل بين طهران والرياض. ويبدو أن نتائج اجتماع مسقط السري قد أثار المسؤولين الإيرانيين لدرجة أن الرئيس روحاني صرح في اجتماع للحكومة أن انخفاض أسعار النفط "مؤامرة سياسية حاكتها دول بعينها ضد مصالح المنطقة والعالم الإسلامي وتصب في صالح بعض الدول الأخرى فقط"، (رويترز، ١٠ ديسمبر ٢٠١٤م). من جانبها انتقدت صحيفة الشرق الإصلاحية الإيرانية تصريحات روحاني، مبينة "أن التصريحات العلنية" بمثل هذه الألفاظ، "يمكن أن يتبعها حرب

كلامية لا تخدم مصالح البلدين أو العالم الإسلامي"، (Fars News Agency, 17 January 2015). وأوضحت الصحيفة أن مثل هذه القضايا الحساسة يجب أن تتم في إطار الدبلوماسية السرية عن طريق إرسال مبعوث خاص إلى السعودية (المصدر السابق نفسه).

في هذه الأثناء توفي الملك عبد الله بن عبد العزيز -رحمة الله عليه - في (٢ يناير ٢٠١٥. وكما أشرت سابقاً ؛ فانّ الملك عبد الله كان يتمتع بعلاقة خاصة مع الرئيس السابق رافسنجاني، وأن هذه العلاقة أسهمت عدة مرات في نزع فتيل التوتر بين البلدين. وبوفاة الملك عبد الله تكون هذه العلاقة الخاصة قد انتهت. أما ردود الأفعال الإيرانية حول وفاة الملك عبد الله فقد كانت متباينة. فقد قدم روحاني ورافسنجاني تعازيهما للسعودية حكومة وشعباً. أما رئيس مجلس صيانة الدستور الإيراني الملقب "آية الله" جنتي فقد تخطى حدود الدبلوماسية واللباقة قائلا : "يجب أن نعرب عن تعزينا لإسرائيل" وأن "نهنئ المسلمين" في وفاة الملك عبد الله (Fararu, 2 February 2015). بالنسبة لوزير الخارجية ظريف فقد قام بزيارة سريعة للسعودية ؛ وذلك لتقديم العزاء والمشاركة في جنازة المغفور له بإذن الله.

ولقد سلط بعض النقاد الضوء على زيارة ظريف على أنها خطوة في سبيل تحسن العلاقة بين الطرفين ؛ حيث ذكر صادق زيبا وهو أحد المقربين من رافسنجاني أن إيران كانت تأمل من زيارة ظريف أن تؤدي إلى تحسين العلاقة بين الطرفين. وأضاف، بقوله إن الخطوة الحقيقية "نحو تخفيف التوترات الإقليمية ستتحقق لو قام رافسنجاني والرئيس روحاني بزيارة إلى المملكة العربية السعودية"، (Fararu, 2 February 2015). ومهما يكن من أمر ؛ فإنّه من الواضح أن زيارة ظريف لا تعدو كونها مشاركةً ضمن إطار البروتوكول السياسي، وهذا على الأقل من وجهة نظر الحكومة السعودية.

الخاتمة:

يمكن وصف العلاقات السعودية الإيرانية في آخر سنتين تقريباً من حكم الملك عبد الله والتي تمثل أول سنتين من حكم الرئيس روحاني بأنها متأزمة؛ ذلك أنّه في بداية حكم الرئيس روحاني كان هناك تقدُّمٌ بسيط في علاقة الجارتين؛ هذا التقدم ناتج عن الرسائل الإيجابية التي تبناها روحاني ووزير خارجيته ظريف؛ لكن هذا التقدم البسيط لم يستمر طويلاً بسبب أن إيران لم تحقق أيّ تقدُّمٍ في المسائل العالقة على أرض الواقع.

لقد تمّ تسليط الضوء، في بداية هذا البحث - على محاولات روحاني في التقارب مع السعودية ومن ثم إيضاح أن الإرث السياسي الذي خلفه أحمدي نجاد كان أحد أهم الأسباب التي أفشلت محاولات روحاني. بعدها انتقل البحث إلى لحديث عن السياسة النفطية للبلدين وعن الأزمة النفطية لينتقل بعدها إلى تحليل الأسباب التي أدّت إلى حدوث هذه الأزمة؛ الشيء الذي جعل مسار البحث يركز على الخلاف بين البلدين حول حصص الإنتاج داخل منظمة أوبك وتأثير ذلك على العلاقة السياسية بين البلدين مبيناً خطوات التقارب التي تقوم بها طهران مع الرياض من أجل رفع سعر النفط، إضافة إلى الحرب الكلامية التي تشنها إيران ضد السعودية في حال عدم قبولها للمطالبات الإيرانية.

بعد ذلك تناول البحث ملف الاتفاق النووي الإيراني المؤقت الذي تم توقيعه مع الغرب، وناقش موقف السعودية الذي يرى أنه اتفاق جيد إذا كانت إيران ستلتزم ببنود الاتفاق مع إبداء قلقها النابع من ثقتها بأن إيران لن تلتزم بذلك. بعدها تم تسليط الضوء على ظهور تنظيم داعش وتأثير ذلك على المنطقة وعلى العلاقة بين البلدين؛ حيث بيّن البحث أن تنظيم داعش له مصالح مشتركة مع نظام بشار الأسد وأن الخاسر

الأكبر من ظهور هذا التنظيم هو المكون السني في العراق وسوريا، والمستفيد الأكبر من وجود هذا التنظيم إيران وحكومة الأسد وحكومة بغداد.

في الأخير ناقش البحث تأثير وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز وضعف الموقف السياسي للرئيس السابق رافسنجاني على العلاقة بين البلدين؛ ليتحدث بعدها عن تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز زمام الأمور في الحكومة السعودية، وعن التغييرات التي تمت في عهده وتأثيرها على العلاقة بين الجارتين. أما المبحث الرئيس والأخير من هذا البحث فقد انتقل إلى قراءة وتحليل الأحداث التي مرت بها علاقة البلدين في الفترة محل الدراسة والتي بدأت بتحسّن بسيط، سرعان ما تحول إلى أزمة تتفاقم يوما بعد يوم.

المصادر والمراجع:

المقابلات الشخصية:

الشورى، إسماعيل، مقابلة شخصية، الرياض، السعودية، ٢٠٠٩م

بادرام، سعيد، مقابلة شخصية، ليدز، بريطانيا، ٢٠١٥م

المراجع العربية:

[١] بوابة الحركات الإسلامية، موقع إخباري إلكتروني، مصر.

[٢] بي بي سي عربي، شبكة إخبارية، بريطانيا.

[٣] الحرة، شبكة إخبارية، الولايات المتحدة الأمريكية.

[٤] الحياة، صحيفة يومية، المملكة العربية السعودية.

[٥] الرأي، صحيفة يومية، الكويت.

[٦] روسيا اليوم، شبكة إخبارية، روسيا.

[٧] رويتر عربي، وكالة أنباء دولية، بريطانيا.

[٨] الرياض، صحيفة يومية، المملكة العربية السعودية.

[٩] ساسة بوست، موقع إخباري إلكتروني، دولي.

[١٠] سبق، صحيفة إلكترونية، المملكة العربية السعودية.

[١١] سي أن أن، شبكة إخبارية، الولايات المتحدة الأمريكية.

[١٢] الشرق الأوسط، صحيفة يومية، بريطانيا.

[١٣] شؤون إيرانية، تويتر، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٤، (تمت الزيارة في ١٥ نوفمبر ٢٠١٧)، رابط: https://twitter.com/iranianaffairs?lang=ar

[١٤] العالم، شبكة إخبارية، إيران.

[١٥] العرب، صحيفة يومية، بريطانيا.

[١٦] العربية، شبكة إخبارية، المملكة العربية السعودية.

[١٧] الغد برس، موقع إخباري إلكتروني، العراق

[١٨] الغد، صحيفة يومية، المملكة الأردنية الهاشمية.

[١٩] فرانس ٢٤، شبكة إخبارية، فرنسا.

[٢٠] المجلة، موقع إخباري إلكتروني، بريطانيا.

[٢١] واس، وكالة الأنباء السعودية، المملكة العربية السعودية.

[٢٢] الوطن، صحيفة يومية، المملكة العربية السعودية.

[٢٣] اليوم، صحيفة يومية، المملكة العربية السعودية.

المصادر الأجنبية:

[24] Alsultan, Fahad M. and Pedram Saeid. 2017. The Development of Saudi-Iranian Relations since the 1990s: Between conflict and accommodation. London. Routledge.

[25] Alsultan, Fahad Mohammad. 2011. Between conflict and rapprochement: the development of Saudi-Iranian relations since 1989. PhD. Leeds University, Leeds, UK.

[26] Chubin, S. and C. Tripp. 1996. Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf. New York: Oxford University Press.

[27] Daily Mail. Daily Newspaper, United Kingdom

[28] Digarban, news website, Iran

[29] Fararu, news website, Iran

[30] Fars News Agency, News Agency, Iran

[31] Fattouh, B. and A. Sen. 2015. Saudi Arabia Oil Policy: More than Meets the Eye? The Oxford Institute for Energy Studies. OIES PAPER: MEP 13.

[Accessed 8 January 2018]. Available from: https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2015/06/MEP-13.pdf

[32] Gause, F. G. 2014. ISIS and the New Middle East Cold War. Brookings Institution. 25 August [accessed 25 July 2015]. Available from: www.brookings.edu/blogs/markaz/posts/2014/08/25-isis-new-middle-east-cold-war

[33] Gulf News, News website, United Arab Emirates

[34] Guzansky, Yoel. and Sigurd. Neubauer. 2015. Saudi Arabia and Iran's Uneasy Friendship. Foreign Affairs, 28 January [accessed 25 September 2017]. Available from: https://www.foreignaffairs.com/articles/iran/2015-01-28/saudi-arabia-and-irans-uneasy-friendship

[35] Islamic Republic News Agency (IRNA), News Agency, Iran

[36] Islamic Republic of Iran Broadcasting (IRIB), News Agency, Iran

[37] Kemp, Johan. 2015. A Brief History of the Oil Crash. Reuters. 16 January [accessed 8 January 2018]. Available from: https://blogs.thomsonreuters.com/answerson/brief-history-oil-crash/

[38] Maloney, S. 2014. A Cold Shoulder in the Cold War: Iran's Foreign Minister Snubs a Saudi Invite. Brookings Institution. 5 June [accessed 28 November 2017]. Available from: https://www.brookings.edu/blog/markaz/2014/06/05/a-cold-shoulder-in-the-cold-war-irans-foreign-minister-snubs-a-saudi-invite/

[39] Mclnnis, J. Matthew. 2015. After Paris, can Iran be counted on to help defeat ISIS. American Enterprise Institute.18 November [accessed 2 January 2018]. Available from: http://www.aei.org/publication/after-paris-can-iran-be-counted-on-to-help-defeat-isis/

[40] Mehr News Agency, News Agency, Iran

[41] Nasr, V. 2013. The Dispensable Nation: American Foreign Policy in Retreat. New York: Knopf Doubleday Publishing Group.

[42] New York Times, Daily Newspaper, United State of America

[43] Ratnam, Gopal. And John. Hudson. 2014. Kerry: Assad and ISIS Have 'Symbiotic' Relationship. ForeignPolicy, 17 November [accessed 5 January 2018] Available from: http://foreignpolicy.com/2014/11/17/kerry-assad-and-isis-have-symbiotic-relationship/

[44] Ravid, Barak. 2014. U.S. Tells Iran to Consider Extending Deadline for Nuclear Talks by a Few Months. Haaretz, 23 November.

[45] Shanker, T. and S. R. Weisman. 2004. Iran is Helping Insurgents in Iraq, US Officials Say. New York Times, 20 September.

[46] Szoldra, Paul. 2017. McCain and Graham say ISIS and Assad are 'inextricably connected'. Business Insider, 12 April [accessed 8 January 2018]. Available from: http://www.businessinsider.com/mccain-and-graham-call-for-greater-military-action-in-syria-2017-4

[47] Takeyh, Ray. and Reuel. Marc Gerecht. 2015. Iran's ISIS Trap; How Tehran Uses the Terrorist Group to Get Ahead. Foreign Affairs, 15 November [accessed 1 January 2018]. Avilabale from: https://www.foreignaffairs.com/articles/syria/2015-11-15/irans-isis-trap

[48] Taleblu, B. and K. Sadjadpour. 2015. Iran in the Middle East: Leveraging Chaos. Policy Brief. FRIDE, A European Think Tank for Global Action. No. 202. May [accessed 21 November 2015]. Available from: http://fride.org/download/PB202_Iran_in_the_Middle_East.pdf

[49] Tasnim, news website, Iran

[50] The Guardian. Daily Newspaper, United Kingdom

[51] The Independent. Daily Newspaper, United Kingdom

[52] The Telegraph. Daily Newspaper, United Kingdom

[53] The White House, Office of the Press Secretary. United State of America

[54] Zarif, M. J. 2014. Facebook. 2 July [accessed 2 December 2014]. Available from: www.facebook.com/jzarif/.

From the inauguration of President Rouhani,
until the death of King Abdullah, August 2013 - January 2015.
(A Review of the Saudi-Iranian relations)

Dr. Fahad Mohammad Alsultsn
Assistant professor of international Relations
History Department - Qassim University

Abstract: Security and stability in the Arabic Gulf region are essential for the whole world. Purely, because two thirds of world's crude oil reserves located in the region. Saudi Arabia and Iran are the most influential countries in the region. Territorially, they are the biggest among their neighbours and militarily they are the strongest. Additionally, both countries are very rich in oil and gas resources. Therefore, any deep understanding of regional politics, should be seen throw the lens of the Saudi-Iranian relation.

This paper is set to review the Saudi-Iranian relation from the beginning of Rawhani presidency in August 2013 until the death of King Abdullah in January 2015. This will cover an important period of time in the two countries relation where they were competing at all fronts. Oil politics, Daesh, Iran nuclear file and the death of King Abdullah, and their impact on the two countries relation, are all important issues will be discussed in this paper.

- The Author greatly acknowledge Qassim University, represented by the Deanship of Scientific Research, on the material support for this research under the number (3887-asc-2018-1-14-S) during the Academic year 1439AH / 2018 AD.